

مجلة المعجمية - تونس

ع 16-17

2001

## في دلالة الصيغ الصرفية

زكية السائح دحمانبي

### 1 - تمهيد :

تندرج دراسة المبنى والمعنى ضمن علم الصرف الاشتقاقي La morpho- logie lexicale الذي يهتم بتكوّن الفردة وبقواعد تولدها صرفياً. فإنّ بنية المفردة الداخليّة تختلف من عائلة لغويّة إلى أخرى، فتبنى المفردات في اللّغات الهندية الأوربيّة وهي لغات ذات بني سلسليّة بناء غير مقيّد تقيّدا صارما وتحوّل تحوّلًا خارجيًا بالصاق سوابق بأوّل الأصل ولواحق بآخره دون أن يحدث تغيير في وسطه، فعُدّت لذلك لغات تتحوّل تحوّلًا خارجيًا. وتتكوّن عن الأسر، بالاشتقاق، مجموعة كبيرة من الجذوع. هذا المنوال من البناء لا يحدّ كثيرا من طول الكلمة ولا يخضعها لقوالب مقيّسة كما هو الشّان في مثيلاتها من اللّغات الصرفيّة ذات البنى غير السّلسليّة، فإنّ مفرداتها تتولّد داخليًا بإضافة زوائد صرفيّة إلى الجذوع. فاللّغات السّامية ذات بنية مقيّدة، قائمة على جذر يتحقّق بتحويله إلى جذع رئيس، يتولّد عنه هو أيضا جذع أو أكثر لا يتجاوز سلسليًا الحلقتين إلّا في صيغتي فاعل وفعل حيث يصل التّوليد إلى ثلاث حلقات :

ف.ع.ل ← فَعَل ← فاعل ← تفاعل

ف.ع.ل ← فَعَل ← فَعَل ← تفعل

ويخضع نظام السّامية في تولده واشتقاقه إلى أنماط شكليّة صارمة تمثّل قائمة مغلقة من الأوزان لا تخرج عنها اللّغة كما في العربيّة. فالمفردة تتكوّن من عنصرين : عنصر ثابت وهو مجموعة الصّوامت التي تؤلّف هيكل المفردة وعنصر متحوّل تحوّلًا داخليًا وتمثله مجموعة الوحدات الصرفيّة من حروف وحركات تحدّد هيكل الوحدة المعجميّة ومعناها وتحدّد انتماءها الجدولي الصيغي والمقولي، وتحوّل بها تحوّلًا داخليًا. فخاصيّة التحوّل الداخليّ تتميز

بها اللغات السامية وضمنها اللغة العربية. وتشخص الزوائد معنى المادة الثابتة أي المعنى الأصلي، الذي يحمله في نظرنا الجذر، وتوجه دلالة الكلمة بما تكسبها من شكل معين.

هذا الاختلاف في طبيعة البنية وفي طرق تولدها في اللغات المصنفة مُعطياً إلى لغات متصرفة - Les langues flexionnelles<sup>(1)</sup> ينتج عنه اختلاف في طريقة التوليد وفي علاقة علم الصرف بعلم المعجم، فالبنية الداخلية تُدرس حسب اللغات صرفياً - Morphématique<sup>(2)</sup> أو صيغياً Morophomatique<sup>(3)</sup> أو بالمنهجين معا.

**(1) الصرفية:** يعني علم الصرف الاشتقاعي La morphologie dérivationnelle بمبحث الصرفية وهي دراسة شكل الوحدة المعجمية وما يطرأ عليها من تحويل خارجي سلسلي أو داخلي غير سلسلي. وهو منهج في الدراسة مشترك بين اللغات التصريفية. فالصرفية تنظر في تكوّن المفردة مع اختلاف في طبيعة النظام، إذ منطلق الاشتقاق في الساميات الجذر ومنطلق الاشتقاق في اللغات الهندية الأروبية الأس إضافة إلى ما أشرنا إليه من التقيد في الأشكال المكوّنة للبنية الصرفية لكلا العائلتين، وإلى قيام البنية الهندية الأروبية على نظام الصرافم les morphèmes وقيام البنية السامية، وأساسا العربية، على النظام المزدوج: نظام الصرافم ونظام الصياغم<sup>(4)</sup>.

**(2) الصيغية:** هو المبحث الثاني المكوّن لعلم الصرف الاشتقاعي وهو مظهر لغوي تختص به الساميات ويتمثل في «البحث في الوحدة المعجمية من حيث هي شكل صرفي محض أي من حيث هي صيغة صرفية مقيسة على غط صيغتي معلوم [...] وهذا النمط هو الذي يسمّى في العربية الوزن»<sup>(5)</sup>.

(1) تنقسم اللغات حسب نظامها الصرفي إلى لغات متصرفة تدمج الزوائد بجذور الكلمة أو جذوعها فتتغير مفرداتها شكلا ومعنى ومنها العربية واللاتينية ولغات عازلة isolantes لا تتحدّد دلالة كلماتها بتغير بنيتها ولا بالواصق وإنما بالترتيب الذي تتخذ الكلمات في التركيب ومنها الفيتنامية، ولغات الصاقية agglutinantes أو ممزجة تعتمد في بناء مفرداتها على الإلصاق فتتعاقب عليها وحدات صرفية مساعدة تحدّد دلالات الكلمات أو تضبط علاقاتها بأجزاء الجملة ومنها التركية والمجرية والسواحلية (عن معجم اللسانيات الحديثة).

(2) إبراهيم بن مراد: الصيغية المعجمية، ص 122.

(3) نفسه، ص 120.

(4) نفسه، ص ص 121-136 ولمزيد التوضيح حول النظامين ينظر إبراهيم بن مراد: مقدّمة لنظرية المعجم، ص ص 106-107 (الإحالة رقم 1)، ومسائل في المعجم، ص ص 24-25.

(5) إبراهيم بن مراد: الصيغية المعجمية، ص 126.

فالصيغية تحدد معنى المفردة من خلال دراسة دلالتها الشكلية وترتبط النظام الصرفي بالنظام الدلالي وتنظر في ما يجمع بين الصيغة الصرفية ووظيفتها الصيغية من علاقة دلالية؛ فكتاب شكل صرفي يقاس على النمط الصيغي فاعل وتنضوي تحته مجموعة أخرى من الصيغ الصرفية مثل عامل وخارج وقارئ، فتشكل كلها مجتمعة نمطا صيغيا، يوحد بينه جدول صيغي هو فاعل ومقولة معجمية هي صفة الفاعل ومقولة دلالية هي الفاعلية. ويمثل الشكل الصيغي «إفعال» جدولا صيغيا لمجموعة الوحدات المعجمية إقبال وإكرام وإعمار وهي وحدات تنتمي معجميا إلى مقولة الاسم.

## 2 - دلالة الصيغة في النحو العربي :

### 2 - 1 . في العلاقة بين المبنى والمعنى :

النظام الصرفي العربي نظام مقيد تتحكم فيه مجموعة من الأوزان المضبوطة لا تخرج عنها مفردات اللغة إلا في ما هو مقترض من اللغة العامة أو اللغة المختصة مثل تلفاز وباص وكمبيوتر وترانزستور... إن علاقة الالتلاف الشكلية بين الوحدة المعجمية وصيغتها تذكرنا بالتشبيه الذي ساقه سوسير<sup>(6)</sup> بوصف مكوثي الدليل اللغوي المتصلين بوجه الورقة وقفاها، فلا يمكن فصل دال العلامة عن مدلولها كما لا يمكن فصل شكل المفردة عن محتواها. فالجذع هو الوجه بداله ومدلوله والوزن هو القفا بشكله ومضمونه. وقد تناول ابن جني (ت 392 هـ) صلة المبنى بالمعنى في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية واعتبر الدلالة الصناعية التي قوامها الصيغة أو البناء «صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتمزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به»<sup>(7)</sup>، وعد ابن جني الدلالة الصناعية أقوى من الدلالة اللفظية والدلالة المعنوية فكسر وقطع يفيدان لفظا معنى الحدث ويفيدان صورة أي شكلا الماضي وتكثير الفعل. أما ضارب «يفيد بلفظه الحدث وبنائه الماضي وكون الفعل من اثنين وبمعناه على أن له فاعلا. فتلك أربعة معان»<sup>(8)</sup>.

(6) دروس في اللسانيات العامة لفردنان دي سوسير، ص 138.

(7) ابن جني : الخصائص، ج. 3، ص 98.

(8) نفسه، ص 101.

تكون الصيغة وفقا لذلك من ثلاثة مكونات هي الصوت والبنية والمعنى، فهي تحمل دلالتها في ذاتها وتقوم بدور وظيفي تمييزي وليست مجرد قوالب جامدة ترتيبية، فكاتب تحمل في شكلها دلالة الفاعلية من مقولة الصفة ومكتوب تحيل على المفعولية وتنتمي لنفس المقولة المعجمية وهي مقولة الصفة. فالصيغة مكون صرفي شكلي يمثل نمطا صيغيا لمقولة ما من المقولات المعجمية عدا الأداة وهي ظاهرة صرفية تقوم على علاقات اتلافية هي علاقات الشكل بالمعنى، وقد عدّها ابن جنّي من الدلالة الصناعية واعتبرها الاستراباذي هيئة مفردة «يمكن أن يشاركها فيها غيرها»<sup>(9)</sup>. فهي تدلّ على معان ثابتة قارة غالبا. وقبل ابن جنّي والاستراباذي عني سيويه (ت 133 هـ) عناية فائقة بالميزان الصرفي لما له من أهمية في الصرف العربي وفي التوليد المعجمي. فالبناء أداة شكلية ودلالية منها ما هو دال على الحديثة ومنها ما هو للفاعلية أو المفعولية، أو الكمّ وغيرها من المعاني. واهتمّ سيويه بالأبنية الخاصة بالصفات<sup>(10)</sup> وبالأفعال<sup>(11)</sup> وبالمصادر أيضا<sup>(12)</sup>، ووقف في باب «ما جاء من الأدواء على مثال وَجَعٌ يَوْجَعُ وَجَعًا فَهُوَ وَجَعٌ»<sup>(13)</sup> عند علاقة الدال في مكونه الصرفي بالمدلول وأورد مجموعة من الأمثلة من مقولات الفعل والاسم والصفة ذات الأنماط الصيغية الثابتة «فعل يفعل فعلا فهو فعل» الدالة على اختل المعجمي للأدواء أو ما قاربها كالوجع والعسر أو ما شابهها كالفرع والخوف أو ما قابلها كالفرح والمرح، فالصيغة بهذا المفهوم ليست شكلا مفرغا من دلالته، بل هو كما تبيّن الأمثلة المتنوعة في المدونة، قالب منظم مهيكّل، تتحقّق به صرفيا قياسية المفردة وانتماؤها جدوليا إلى نمط صيغيّ دون آخر، فيتمّ التعبير بها معجميا عن دلالة مركزية عامة متولدة عن علاقة المبنى بالمعنى. استقرأ سيويه الأنماط الصيغية «فعل يفعل فعلا فهو فعل» المقترنة بمعنى الأدواء والأوجاع وهي أنماط صيغية تدخل تحتها مجموعة من الجداول الصرفية لمقولات الفعل والاسم والصفة، وركّز على تلازم هذه السلسلة النمطية إذ باختلال عنصر من عناصرها يختلّ القياس ويحلّ محلّه السماع وتتذبذب

(9) الاستراباذي : شرح الشافية، ج. 1، ص 2.

(10) سيويه : الكتاب، ج. 4، ص 21، 25-28.

(11) نفسه، ص ص 64-67.

(12) نفسه، ص ص 5-17.

(13) نفسه، ص ص 17-21، وهذا الباب يمثل مدونتنا التي نتطلق منها.

العلاقة النظامية القائمة بين الشكل والمحتوى إلا في ما ندر من الصيغ التي تخرج عن باب الأدواء كأوجر<sup>(14)</sup>، كما بين علاقة المعاني الجزئية بالمعنى المركزي، فالوجل<sup>د</sup> داء في القلب كالوجع داء في البدن وهذه العلاقة القياسية هي علاقة وصلية تصل الشكل بمحتواه، ولا تفصل بينهما وترتبط بهذا النمط الصيغي أنماط جزئية كفعل للفعل وفعل وفعل وأفعل<sup>ن</sup> وفعلان<sup>ن</sup> للصفة وفعل<sup>ن</sup> وفعل<sup>ن</sup> وفعل<sup>ن</sup> للمصدر<sup>(15)</sup>، كما تتصل بالمعنى المركزي معان جزئية فرعية تشترك معه في عديد السمات وتفرق عنه في سمة دلالية أو أكثر هي سمات تمييزية تمثل العلاقات الخلافية الجزئية التي تنفرد بها كل وحدة معجمية عن غيرها من الوحدات، وإن اشتركت معا في النمط الصيغي والحقل المعجمي. فباب الأدواء يضم عديد العناصر التي تنتمي الى حقل مفهومي وأحد Champ conceptuel، وتتميز بخصائص واجبة الوجود قارة وخصائص نمطية<sup>(16)</sup> تبينها التجربة واستعمالات اللغة من حقيقة ومجاز :

فالمرض داء سمته [+ جسدي] [+ مادي]

والحزن والوجل والفرع داء سمته [+ نفساني] [+ حقيقة]

وعمى القلب داء سمته [+ نفساني] [+ مجاز]

أما الفرح والمرح والجدل والأشر والبطر فهي من باب السرور والبهجة وهي مقابلة للمعنى المركزي «الأدواء» فتقاس على نفس النمط الصيغي المركزي فعل يفعل<sup>ن</sup> فعلا فهو فعل<sup>ن</sup>، فيما تقارب حقل<sup>ن</sup> الهيج والعسر<sup>ن</sup> مع المعنى المركزي وبنا على بنائه، «والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد»<sup>(17)</sup>.

وسنمثل لهذه القياسية الصيغية بشبكتي المباني والمعاني لتبين مدى متانة ارتباط الأنماط الصيغية بالمعاني المركزية المتصلة بها.

(14) نفسه، 4/48.

(15) يقول سيبويه في تعليل هذه الظاهرة الخارجة عن القياس «ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء» : الكتاب، 4/12.

(16) لمزيد من التدقيق انظر ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص 129.

(17) الكتاب، 4/12.

أ - شبكة المباني : فَعِلٌ يَفْعَلُ فَعَلًا فهو فَعِلٌ

الصفة	المصدر	الفعل في صيغة الماضي
- فَعِلٌ : وهي الصيغة الأصل	- فَعِلٌ وهي الصيغة الأصل	- فَعِلٌ : وهي الصيغة الأصل
- فَعِلٌ { فَعِلٌ أَجْرِبُ	- فَعِلٌ { حَزَنٌ حَزْنٌ	- فَعِلٌ { سَقَمٌ سَقَمٌ
- فَعِلٌ { جَدَلٌ جَدَلَانٌ	- فَعِلٌ { سَقَمٌ سَقَمٌ سَقَامٌ سَقَامَةٌ	- فَعِلٌ وهي فرع : عَسْرٌ
- فَعِيلٌ وهي فرع : مريض	- فَعِلٌ { سَهَكَ سَهَكَةٌ	
- فَاعِلٌ وهي فرع : خاشع	- فَعِلَةٌ وهي فرع : خَشِيَةٌ	
- أفعِلٌ : أعيب - فعلان : هيمان		

نلاحظ أن أقل الأبنية تفرعاً في هذا الباب هي مقولة الفعل . بينما يتواتر استعمال الأبنية الصيغية المركزية مع أبنية فرعية فتكون أزواجاً من الصيغ ، وتخرج عن الأغاط الصيغية أبنية استعملت وحدها دون الوزن المركزي وعبرنا عنها بالصيغة الفرع مثل فَعِلٌ لعَسْرٌ وفَعِلَةٌ لَخَشِيَّةٌ وفَعِيلٌ وفَاعِلٌ وفعلان للصفة وذلك بسبب انتمائها إلى أغاط صيغية مختلفة عن هذا النمط . أما تلازم الوزن الأصلي مع الوزن الجزئي فله نظرياً ما يبرره حيث تقدم له كتب الصرف تعليقات تحد من سيطرة السماع عليه . فما كان على فَعِلٌ يفْعَلُ تحييء الصفات منه على فَعِيلٌ كعَسْرٌ وقَبُحٌ وجَمَلٌ<sup>(18)</sup> ، وعلل سيبويه تلازم وزني فَعِلٌ وأفعِلٌ للصفة والتي تكون عادة للألوان ، بأنها أتت الباب لأن فعلها كفعل باب الأدوات قياسه فَعِلٌ يفْعَلُ<sup>(19)</sup> . فهذا التشابه في أوزان الفعل أدى إلى

(18) نفسه ، 28/4 .

(19) نفسه ، 25/4 .

تداخل في الأبواب وتقارب في المعاني، بينما تعددت صيغ المصدر سقم لأن «ما كان حسنا أو قبيحا فإنه [مما] يبني فعله على فعل يفعل. ويكون المصدر فعلا وفعالة وفعلا» (20). إن دلالة صفة أفعل على الأدواء لا تلحقه بالأنماط الصيغية لهذا المعنى المركزي وذلك بسبب انتمائه إلى أنماط صيغية هي فعل فعلة فهو أفعل ودلالاتها المركزية هي الألوان والخلق (21) والخصال (22)، يقول سيبويه «وَجَرَّ يُوَجِّرُ وهو وَجِرٌ وَقَالُوا أَوْجَرُ فَأُدْخِلُوا أَفْعَلُ ههنا على فَعَلٌ لأنَّ فَعْلًا وَأَفْعَلٌ قد يجتمعان كما يجتمع فعلان وفعلٌ» (23)؛ نستنتج من هذا الكلام أن فَعَلٌ هي الأصل وأن أفعل وفعالان فروع أتتها من أنماط صيغية أخرى. أما الفَعْلُ على وزن فَعَلٍ وهو يمثل أم الباب فلم يتفرع عنه إلا فَعْلٌ وقد ورد في مثال واحد (عَسْرٌ) الدال على الصفات.

هذا التصاحب الصيغي الذي تكوّنت عنه أزواج صيغية في الفعل (سقم / سقم) وفي الاسم (حزن / حزن) وفي الصفة (شعث / أشعث) لا يتولد عنه اختلاف في المعاني، فما دلّ على الأدواء ليس بنية واحدة حتى يتأثر معناها بمجرد دخول بنية شاذة عليها. وإنما هي سلسلة متلازمة من الصيغ، تكتسب قياسيتها من غطيتها ويأتيها اختلافها الدلالي من دلالتها المعجمية. فاجذع جدك يقابله معنى دلالة الجذع وجل والجدعان سهك وقتم بمعنى قبيح الرائحة يقابلان معنى الجذع خمط الذي يفيد طيب الراحة ولعلّ هذا الاشتراك في المعنى والاختلاف في الصيغة يعود إلى مرحلة لاحقة للاشتقاق النمطي المنظم والذي من المفروض أن تستقلّ فيه الأنماط الصيغية عن بعضها البعض فيتم ردّ الأبنية غير النظامية والشاذة عن الباب إلى بابها وإلى أبنيتها المركزية بقواعد صرفية مضبوطة حتى نحافظ على نظام اللغة القائم على قاعدة التواصل الشكلية الدلالية.

(20) نفسه، 28/4.

(21) نفسه، 28/4.

(22) نفسه، 28/4.

(23) نفسه، 18/4.

(24) نفسه، 17/4.



ب - شبكة المعاني : المعنى المركزي : الأدواء

التضاد	الشبه / التقارب	الدلالة المركزية
1 - تألف المباني وتقابل المعاني : فَرِحَ / حَزِنَ سَهَكَ / خَمِطَ	1 - داء معنوي : الذعر الخوف الحزن 2 - ما جعلوه كالداء لأنه عيب : سَهَكَ ، قَنِمَ ، حَمِقَ 3 - تقارب المعاني فيما تعذر ولم يسهل عَسِرَ - شَكِسَ 4 - ما تقاربت معانيه وانفقت مبانيه من حقل الهيج : أَرَجَ - حَمِسَ - سَلِسَ - غَلِقَ	- الذاء المادي : سَقَمَ ، حَبِطَ

نتبين من هذا الجرد أن شبكة المعاني تجمع بينها علاقات متقاربة متألفة بين الشكل والمحتوى، وعلاقات تقارب بين المعنى المركزي والمعاني الجزئية. فالأنماط الصيغية تحمل دلالة رئيسية هي دلالة الأدواء ويمثلها داء منادي محسوس كحَبِطَ وَحَبِجَ وَسَقَمَ وداء معنوي كَوَجَلَ وَحَزِنَ «جعلوه بمنزلة المرض لأنه داء»<sup>(24)</sup> وَعَمِيَ قَلْبُهُ «إنما جعله بلاء أصاب قلبه»<sup>(25)</sup> و«جاء من الذعر والخوف على هذا المثال لأنه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى قلبه»<sup>(26)</sup>؛ فما هو داء معنوي إنما هو من باب الشبه بالمعنى المركزي وحملوا على الباب ما تقاربت معانيه من الأشياء المكروهة المتعدرة كعَسِرَ وَشَكِسَ وما كان من العيوب، فجعلوه كالداء مثل سَهَكَ وَقَنِمَ «فلما صارت هذه الأشياء مكروهة عندهم صارت بمنزلة الأوجاع وصار بمنزلة ما رموا به من الأدواء»<sup>(27)</sup>.

(25) نفسه، 18/4.

(26) نفسه، 18/4.

(27) نفسه، 21/4.

## 2 - 2 - طبيعة المكون الصرفي :

إن حمل الأتماط الصيغية «فَعَلٌ يَفْعَلُ فَعَلًا فهو فَعَلٌ» على الأدواء وما تفرع عنها من أوجاع وأحزان وغيوب وفزع يدلّ على وجود قاعدة توليدية تنضوي تحتها مجموعة من مفردات هذا الحقل المعجمي وما تفرع عنه من حقول جزئية. ويدلّ الاشتراك الصيغيّ على الوظيفة الدلالية والاقتصادية للمكون الصرفي. فللصيغة دور اختزاليّ متمثّل في أنها تختزل عددا من المعاني المتألّفة والمتشابهة وحتى المتقابلة في حقل معجمي واحد. كما لها فضل اختزال الجمل أيضا فعوض أن نقول ضرب محمد عليا وضرب علي محمدنا نستعمل صيغة واحدة دالة على المشاركة والتبادل وهي تضاربا. هذا الاختزال صرفي معجمي وله أيضا خاصية كلامية صوتية هي تحقيق المجهود الأدنى في الكلام. ونقيس على ذلك أفعال التي تفيد الجعلية وفعل التي تفيد المبالغة والكثرة وغيرهما من الصيغ ذات الجذوع الموسعة.

لا تتحقّق الصيغة بمعزل عن أهمّ مكوناتها وهي الصوت والبنية والمعنى، ولا تتحقّق دلالتها دون الرجوع الى الجذر والوزن وما يلصق بالجذع من زوائد معجمية في بداية المفردة وهي السوابق *les préfixes* وفي وسطها وهي الدواخل *les infixes* وفي آخرها وهي اللواحق *les suffixes*، فتفاعل هذه العناصر كلّها لتتحقق في مفردة على شكل مخصوص قياسي غالبا وبدلالة معينة انتظامية عادة إذ المباني رموز للمعاني في ما خرج من الحقيقة الى المجاز، واللغة العربية نظام من المباني ذات معان تعمل في بناء مفرداتها وانتظامها في حقول معجمية على نظام صرفي مضبوط ومقيد وعلى نظام دلالي تدلّ عليه أشكال الصيغ.

علاقة المبنى بالمعنى كما حللها سيبويه هي علاقة الدال في مكونة الصرفي بالمدلول ولذلك تختلف دلالة الأتماط الصيغية «فَعَلٌ يَفْعَلُ فَعَلًا فهو فَعَلٌ» التي للأدواء، عن دلالة الأتماط الصيغية «فَعَلٌ يَفْعَلُ فهو فَعَلٌ وفَعِيلٌ» الدالة على الصفات اللازمة للنفوس نحو شريف وخفيف ووضع.

وتظهر محاولة إخضاع المفردات للقياس في ما ليس مقيسا من المصادر الأصلية، المتصلة بجذوع الثلاثي المجرد وردها إلى أتماط ذات دلالات قارة أو تكاد خلافا لما عليه جلّ المصادر الثلاثية من سماع. فما دلّ على الصنائع والحرف قيس غالبا على فعالة كتجارة وخياطة وقصابة<sup>(28)</sup> وما أفاد

(28) نفس، 11/4.

الاضطراب والتقلب جاء على فعَلان كخفقان ونزوان ولمعان<sup>(29)</sup> وما دلّ على الأصوات فوزنه فُعال وفَعيل كصراخ وضجيج ونباح وأنين<sup>(30)</sup> وما أفاد الهيج فعلى فعَال كفرار ونفار<sup>(31)</sup> والأغلب في الألوان أن تقاس على فُعلة كحمره وخضرة<sup>(32)</sup>. . . وما لم يستجب للجدولة الصيغية الشبيهة بقياسية المصادر ذات الجذوع الموسعة فقد بحث النحاة له عن منهج نحويّ قصد الوصول إلى ضبط ممكن لقياسيته بقول الاسترأبادي «الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على فَعَل من أيّ باب كان نحو قتل قتلا وضرب ضربا وحمد حمدا وفَعَل اللازم على فعول نحو دخل دخولا وأما فعل اللازم ففَعَل بالفتح كترب ترباً وفَعَل - وهو لازم لا غير - . فعالة في الأغلب نحو كرم كرامة»<sup>(33)</sup>.

## 2 - 3 - الطاقة التوليدية للأبنية :

تبين لنا أن علاقة الشكل بالمحتوى تتحقق بتوالف نظامين لغويين وارتباطهما هما النظام الصرفي بنيته وصيغته والنظام الدلالي بما تحمله البنية من معنى معجمي عام ومعان جزئية . وهذا التوالف بين النظامين يتحقق داخل نظام أكبر منهما يحتويهما هو النظام المعجمي ، وبتتبع عن الائتلاف بين النظامين أن كل مفردة تتكوّن شكلا من دالّ ومضمونا من مدلول يجعلانها قادرة على الإدلاء في ذاتها بمعان دون غيرها وتجمع بينها وبين غيرها من المفردات علاقات معجمية ائتلافية وهي علاقات جدولية أساسها الدليل اللغوي شكلا ومحتوى<sup>(34)</sup> وعلاقات اختلافية مقولية وصوتية فينميه Phonémiques وصرفية اشتقاقية ودلالية<sup>(35)</sup> . فصيغة ضرب تدلّ على الحدث لأنها فعل وعلى الزمان الماضي وهي تشترك في هذه الدلالة مع أشكال صيغية أخرى لها نفس القيم التمييزية ونفس النمط الصيغي .  
أما الأوزان المزيدة فإنّ قياسية صيغها شكلا ومحتوى تتجلى بانتظام

(29) يقول سيبويه «وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع»، نفسه، 14/4 .

(30) نفسه، 14/4 .

(31) نفسه، 12/4 .

(32) نفسه، 4 / 5-17 .

(33) الاسترأبادي : شرح الشافية، 14/4 .

(34) ابراهيم بن مراد : مقدّمة لنظرية المعجم، ص 120 .

(35) نفسه، ص ص 114-117 .

أدق، «فتفاعل لمشاركة أمرين فصاعداً ومن ثم نقص مفعولاً عن فاعل»<sup>(36)</sup>، و«أفعل للتعدية غالباً نحو أجلسته وللتعويض نحو أبعته وللصيرورة»<sup>(37)</sup>، وهو يعني بالتعدية المعنى الدلالي للجعلية. فالنظام الصرفي نظام من الصيغ معبرة عن معانٍ رئيسية أو غالبية ولكنها متحوّلة «والمعاني المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالبة فيها وما يمكن ضبطه، وقد يجيء كل واحد منها لمعانٍ أخرى لا تضبط»<sup>(38)</sup> فيكون حينئذ ضابطها سياقياً مقامياً وهذه القياسية تكاد تكون منتظمة مطردة في النمط الصيغي وفي الدلالة المركزية سواء منها ما دلت عليه حركة عين المجرد أو ما أفادته الزيادة الصرفية الاشتقاقية.

تبدو قياسية الهيكل الصرفي مبنى ومعنى في الأفعال والأسماء والصفات المزيدة، فهي ذات صيغ منتظمة تلازم وزناً واحداً ومعنى مركزياً أساسياً بما يتصل بها من زوائد صرفية اشتقاقية دالة على معانٍ مخصوصة لكنها متحوّلة معجمياً إذ من طبيعة المعنى المعجمي التعدد والاحتمال، فصفة الفاعل المتصلة بفعل ثلاثي مزيد تفيد بصورتها الصفة والفاعلية وبلفظها الحدث ولا يمكن أن تخرج التماذج الموزونة على هذه الصيغة والمنتزعة إلى نفس الجدول الصيغي لصفة الفاعل عن النمط الصيغي مُفعل. فالزيادة التي تلحق بالبنية هي زيادة مقيدة تتم داخل أنماط صيغية معينة وتولد مفردة جديدة بمعنى جديد يحيل على دلالة عامة مشتركة هي الدلالة العميقة.

نظام الصيغة بوجهيها الشكلي والمعنوي يفسر قدرتها الدلالية وإمكانيتها على توليد مفردات تنتمي إلى حقل معجمي واحد. فالصيغة بهذا المفهوم توجه المعنى وتثري المعجم. والزيادة الصرفية لا يمكن أن تكون إلا مقيدة، ولا تستعمل استعمالاً حراً غير مقيد وإنما هي خاضعة لقيود لغوية تمثلها قواعد الاشتقاق والجدول الصيغية. فالوحدة المعجمية تتميز بخصيصة من الخصائص الخلافية الأربع الضرورية الواجبة الوجود وهي الانتماء المقولي والتأليف الصوتي والبنية الصرفية والدلالة<sup>(39)</sup>. ومن أمثلة التأليف الصوتي الذي نتجت عنه علاقة اختلافية وميّزت بين وزنين مختلفين بحركة السابقة المعجمية ما ذكره ابن جني في ما جاء من كلام العرب قولهم: «للسلم مرقاة وللدرجة مرقاة

(36) شرح الشافية، 1/99.

(37) نفسه، 1/81. ينظر في بقية معاني الزيادة، 1/70-113.

(38) نفسه، 1/113.

(39) لمزيد من التوضيح حول هذه الخصائص ودورها التمييزي ينظر: إبراهيم بن مراد: مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 100-114.

فتنس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي وكسر الميم يدل على أنها مما يتقل ويعتمل عليه (وبه) كالمطرقة والمترز والمنجل وفتحة مرقاة تدل على أنه مستقر في موضعه كالمنارة والمثابة» (40). فإن مجرد اختلاف حركة الزائدة «الميم» قد نتج عنه تغيير النمطين الصيغيين من اسم آلة الى اسم مكان. ويختلف شكل المقولة المعجمية الواحدة باختلاف أنماطها الصيغية حيث أن المشتقات تنضوي تحت جداول صيغية مختلفة وتدل كلها على مقولة صفة الفاعل كما بيّنه الجدول التالي :

قَاطِع	←	فَاعِل
مُقَطَّع	←	مُفَعَّل
مُقَطَّع	←	مُفَعَّل
مُقَاطِع	←	مُقَاعِل
مُنَقَّطِع	←	مُنْفَعَل
مُقْتَطَّع	←	مُقْتَعَل
مُنَقَّطِع	←	مُنْفَعَل
مُسَقَاطِع	←	مُسَقَاعِل
مُسَقَطَّع	←	مُسَقَعَل

تجمع بين عناصر هذا الجدول الصرفي علاقة ائتلافية تمثلها المقولة المعجمية المشتركة، وهي صفة الفاعل من المجرد ومن المزيد بمختلف زوائده الصرفية، وتفرق بينها علاقات ائتلافية تمييزية في مستوى الأنماط الصيغية يتولد عنها بالضرورة تقابل في التآليف الصوتية والبنية الصرفية والذلالة. فالتمايز صيغي وليس صرفياً، والأنماط الصيغية لصفة الفاعل هي بعبارة ابراهيم بن مراد «جزئيات» الجدول الصيغي لمقولة صفة الفاعل (41). وهو يعد هذا التنوع النمطي من باب العلاقات الاختلافية التي تظهر في كل المقولات المعجمية وأساساً في مقولات الاسم والصفة والفعل. وإنّ ظهور هذا التمايز في المقولات المعجمية يكسب المفردة سمة التفرد إذ يمكن أن يكون للمقولة الواحدة عديد الجداول الصيغية بسبب تنوع الزوائد والحركات، بل إنه يمكن خلافاً لما رأينا أن يشترك في الشكل الصيغي الواحد أكثر من معنى وهو ما لا يتناسب واتساق القاعدة التوليدية، فكيف يمكن تفسير ذلك ؟

(40) الخصائص، 3/ 100.

(41) ابراهيم بن مراد : الصيغية المعجمية، ص 133.

يلاحظ أن بعض الصيغ الاشتقاقية الصرفية تصبح مؤهلة للتعبير عن أكثر من معنى حسب السياق والاستعمال فتسم بالمشترك الصيغي وتفقد ثنائية دلالة شكل المفردة على معناها، فصيغة فَعَلَ تفيد مقولة الحدث (ضَرَبَ) وتدل على أسماء الأعيان (سَهْم - كَلْب). وتحيل فَعِيل في استعمالها الأول على مقولة المصنفة مثل عظيم وعليم ثم تتمحّض إلى العلمية في سَمِير وسَفِير، ويقاس على وزن مفعال اسم الآلة مُنْظَر وصيغة المبالغة مُنْظَار ومفعال هو في الأصل من أوزان الصفة. وتنتقل صيغة فاعل من دلالة الصفة إلى دلالة الاسم متى تمحضت البنية إلى الاسم وأصبحت موحية لا واصفة ومثالها «كاتب الدولة» أو متى حلت الصفة محل موصوفها فعولت معاملته كأن نقول عن ورق العشب الذي تسقطه الريح «سفير»<sup>(42)</sup>.

غير أن البحث في هذه الأمثلة يبيّن انتظام نظرية شكل الوحدة المعجمية وغلبة القياس على السماع للأسباب التالية :

- 1) ليس الاتحاد بين البنية والمحتوى مطلقاً بل هو مغلب في المفردات المصوغة صرفياً، أي المفردات المشتقة والتي تم صوغها خاصة بإدخال الزوائد الصرفية عليها. فإن أسماء مثل سَهْمٌ أو كَلْبٌ لا يدلّ مبناها على معناها فهي أسماء معينة بخلاف ضَرَبَ ونَقَدَ ونَهَبَ التي هي أسماء معان.
  - 2) فَعَلَ تعدّ من المشترك الصيغي فهي من الاسم (أمر) ومن الصفة (سهل)، والاختلاف المقولي يدلّ على اختلاف الصيغة.
  - 3) فَعِيل لا تكون إلا صفة فسمير وسفير لا تختلفان عن عليم وعظيم، والعلمية فيهما ليست أصلاً بل هي مكتسبة ومنقولة عن صفة ومرجلة عنها.
  - 4) كاتبٌ في هذا السياق الذي وردت فيه أو في أي سياق آخر لا تكون بالانتماء المقولي المعجمي إلا صفة في كلّ حالاتها.
- هذه الأمثلة وغيرها إذا ردت إلى القاعدة العامة وفسّرت بالنظر في تطورها التاريخي، أمكن أن تبيّن العلاقة المثينة التي تجمع الشكل بالدلالة وأن تنظّم قواعد الاشتقاق وأن تفسّر خاصية انتظام المفردات في المعجم وأن تقلّل مما نعتبره اشتراكاً صيغياً.

(42) ابن منظور : لسان العرب.

### 3 - دلالة الصيغة في نظر علماء اللغة المحدثين :

#### 3 - 1 - دلالة الصيغة عند اللغويين العرب :

إن ارتباط المبنى بالمعنى ظلّ من أهم الطرق التوليدية التي تشري المعجم بوحدات جديدة تشترك في نفس الأنماط المركزية ونفس الدلالة الرئيسية . فقد واصل علماء اللغة العرب المحدثون عمل اللغويين والنحاة القدامى ومن أهمهم سيويه في الكتاب وابن فارس (ت 395 هـ) في كتابه الصحاحي والثعالبي (ت 430 هـ) في فقه اللغة<sup>(33)</sup> وابن يعيش (ت 643 هـ) في شرح المفصل والاسترأبادي (ت 634 هـ) في شرح الشافية وابن عصفور (ت 660 هـ) في المتع في التصريف وغيرهم من علماء الصرف أساسا .

وقد أعان نظام الصيغية على تطوير الرصيد اللغوي العربي والعلمي خاصة . فبرزت مؤلفات عربية تدرس علاقة الشكل بمعنى الصيغة وتبين الخصائص التي تكتسبها الوحدة المعجمية وتتفرّد بها من ائتلاف هيكلها الصيغي بمحتواه . فالنمط الصيغي في الدراسات المعاصرة شكل دالّ وليس مجرد هيكل للوجه الدالي للمفردة ، إنه محمّل بمعنى يسند إلى دوال تقاس عليه سواء كانت هذه الدوال من ألفاظ معجم اللغة العامة La lexicologie كتجارة على وزن فعالة التي تدلّ على المهنة أو من ألفاظ معجم اللغة المختصة La terminologie كالمصطلحات الدالة على صفات الأدوية<sup>(34)</sup> المقيسة على النمط فعول ونثالها :

الوجور : ما يصبّ في الفم ؛

الغرور : ما يتغرّغره ؛

اللّعوق : ما يلحق من الأدوية ؛

احتاجت اللغة العربية في عصر التقنيات والعلوم إلى مزيد من القياس وهو ما جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة يهتم بالعلاقات التي تصل البنية بدلالاتها ، وبالقواعد التوليدية التي تنظّم بنية المعجم ونموه . وقد عدّ المجمع استعمال بعض الصيغ في معان مضبوطة استعمالا قياسيا موسعا بذلك دائرة

(33) ينظر الباب السادس عشر «في صفة الأمراض والأدواء» ، ص ص 81-90 . وينظر خاصة في فصل «ترتيب أحوال العليل» حسب درجات تفاقم المرض ، ص 81 ، وفي فصل أسماء الأدوية وأوصافها عن الأئمة ، ص ص 83-90 ، وهو حقل مفهومي كامل لأسماء الأمراض حسب درجات خطورتها .

(34) إبراهيم ابن مراد : المعجم العلمي العربي المختصر ، ص 87 .

توليدها. فأجاز جملة من القرارات الهامة تسمح بتوسيع قياسيةً عديد الصيغ في المصطلحات العلمية أساساً كدلالة فعالة في المعجم الطبي على الأمراض وقد كانت تدلّ عليها قديماً دلالة غير مطلقة<sup>(45)</sup> وبقي النمطان الصيغيان فَعَلَ وفُعَل دالّين على الأدوية دون شرط أو قيد، أي سواء أورد لهما فعل أم لم يرد<sup>(46)</sup>؛ واستقرت الأنماط الصيغية فعالةً وفَعَّالةً وفُعولةً في دلالتها على الحرف والصناعات<sup>(47)</sup>. وعاد المجمع إلى صوغ المصدر الصناعي فأطلق القياس فيه على الصيغ التي اشتهرت لها دلالة معينة كالمذاهب والانتماءات الأيديولوجية من ذلك إمبريالية وصهيونية وعبودية. وكان ضمن قرارات المجمع أن استنبط لصيغة استفعل معنيين جديدين هما الاتخاذ والجعلية كاستعباد اتخذها عبداً واستخلف جعله خليفة والحال أن الصيغتين الدالتين قياسياً على هذين المعنيين هما أفَعَلَ وفَعَّل<sup>(48)</sup>. كما أقرّ المجمع قياسيةً صيغة مفعلة للمكان الذي يكثر فيه الشيء كالمأسدة<sup>(49)</sup> وأجاز صوغها من أسماء الأعيان مثل مخوخة من الخوخ وهو المكان الذي يكثر فيه الخوخ، بينما كانت القاعدة تصوغ اسم المكان من المشتق ونادراً ما تصوغه من أسماء الأعيان. ووسّع المجمع في استعمال أوزان اسم الآلة ما كان منها قياسياً أو سماعياً وذلك لحاجة العصر إليها<sup>(50)</sup>.

ودفع البحث بصلاح الدين الكواكبي إلى أن تفتن إلى أهمية الأوزان التي جعلت للدلالة على المعاني، وحصلت له فناعة بضرورة الاعتماد عليها، واتخاذها مقياساً يقيس عليه المصطلحات العلمية تيسيراً لتقريب المفاهيم الطبية وأساساً منها ما دلّ على الأمراض، من مستعمل اللغة، وتساءل الكواكبي عن مدى شرعية توظيف الأوزان. يقول «أفلا يحقّ لي القياس بهذه (المقاييس) الثمينة التي لبثت في جدث الإهمال كل هذا الحين وقد نبشتها وأخرجتها وجلوت عنها الصّدأ الثخين؟! وماذا عليّ إذا نهجت نهج السلف فبلغت الهدف في وضع المصطلحات لما يقابلها بالفرنجية ليتسع مجال الدرس

(45) مجموعة القرارات، ص 18.

(46) نفسه، ص 119.

(47) نفسه، ص ص 113-114.

(48) نفسه، ص 114.

(49) نفسه، ص 114.

(50) نفسه، ص 114.



والتدريس على الأساتذة والطلاب بمصطلحات عربية فصيحة صحيحة؟<sup>(51)</sup>.  
تواصل البحث في هذه الظاهرة الصرفية، وبرزت دراسات حديثة عربية - وخاصة في تونس -<sup>(52)</sup> تعيد النظر في الصيغة شكلا ومحتوى وتؤكد أهميتها في بناء المعاجم وبلورة شبكاتها العلائقية. هذه الدراسات، وإن أخذت بالتصورات القديمة منطلقا لها، قد حاولت تخليصها مما علق بها أحيانا من اضطراب وتجاوزها. وقد بين إبراهيم بن مراد - في بحثه «الصيغمية المعجمية» - دور «الصياغم» في قيام العلاقات الاختلافية والعلاقات الائتلافية في المعجم ودور العلاقات الائتلافية - أي بين صيغ المفردات ومعانيها - في نفي خاصية «الاعتباط العرفي»، فشكل المفردة «ينبئ عن المعنى الذي يقترن به»<sup>(53)</sup>.

### 3 - 2 - دلالة الصيغة عند اللغويين الغربيين :

العلاقة بين الشكل والمضمون علاقة ائتلافية، وهي علاقة قياسية انتظامية، تفتنت إليها الدراسات اللغوية العربية منذ القديم وبدأت اللسانيات الغربية الحديثة توليها كبير اهتمامها ضمن بحوثها في علم الصرف الاشتقاقي وعبرت عنها بالنموذج الوصلي *le modèle associatif*. والوصل يعني الترابط الذي يكون بين الشكل والمحتوى وهو علاقة ائتلافية تصرّح من خلالها المفردة بالمعنى الذي تكسبه لها الصيغة. ويقابل النموذج الوصلي النموذج الفصلي *le modèle dissociatif* الذي لا يرى علاقة بين شكل الدليل ومعناه، فهو نموذج غير منتظم وغير متراتب *non stratifié*. ومن أول المهتمين بهذه الظاهرة اللغوية فريق البحث بجامعة ليل (Lille) بشمال فرنسا وما يقوم به أعضاؤه من أبحاث صرفية هامة تبين صلة المبنى بالمعنى وتعنى بظاهرة الوصل وما لها من أهمية في مجال الدراسات المعجمية. فهي توظف المكوّن الصرفي والمكوّن الدلالي وتضبط العلاقة بينهما من أجل تحقيق انتظام المعجم. وقد تبلورت هذه النظرية أساسا في كتابات اللسانية الفرنسية المشرفة على الفريق دانيال كوربان Danielle

(51) الكواكبي : مصطلحات علمية، ص 5.

(52) لمزيد من التوضيح ينظر : إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 106-107، والصيغمية المعجمية، ص ص 121-137؛ الحبيب التصراوي : الأنماط الصيغية ودورها الدلالي في المعجم، ص ص 181-204؛ شكري الشريف : دلالة المبنى على المعنى في المعجم، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمّقة في علوم اللغة، كلية الآداب ببنوبة.

(53) إبراهيم بن مراد : الصيغمية المعجمية، ص 130.

Corbin ومجموعة باحثين آخرين مثل بيار كوربان P. Corbin وج. دال G. Dal (54)

نفت دانيال كوربان الفصل بين هيكل المفردة ودلالاتها ودعمت النموذج الوصلي في أطروحتها علم الصرف الاشتقاقي وبنية المعجم Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique بدراسة العلاقات الصرفية الدلالية، وهي علاقات شكلية دلالية morphosémantique تبرز الصلة بين البنية والدلالة وتصل معنى المفردة بشكلها وتخضع التماذج الصيغية لقواعد دلالية يأتيها التحول والتعدد من المعنى المعجمي، فاللغات ذات البنى السلسلية تختلط فيها البنية الصرفية بالتأليف الصوتي فلا تحتكم في طبيعة نموها وتولدها إلى الصيغة كونها قائمة على الوحدات الصرفية les morphèmes. وإن ما يبحث عنه أعضاء فريق ليل هو إثبات الصلة بين الشكل والمحتوى في إطار النظرية الوصلية، بينما تقابلها اللغات ذات البنى غير السلسلية بنظامها الصرفي القائم على المصراغ والصياغ وأنماطها الصيغية الدالة التي تفسر انتماء الوحدات المشتقة إلى جدول صيغي دون آخر.

#### 4 - هل من اعتبار في الصيغة ؟

إن ما اكتشفته الدراسات الصرفية الحديثة من قيام الوحدات المعجمية على علاقات ائتلافية واختلافية وعلى نظرية وصلية هي قضايا صرفية أثارها المدونة (الكتاب ج 4، ص 17-21) في بنائها حقل الأدواء على أنماط صيغية خاصة وهو بناء يستند إلى نظام المعنى المركزي والبنى المركزية، فالبنية من هذا المنطلق من النظام الصرفي والدلالة من النظام الدلالي وكلاهما ينتمي إلى النظام المعجمي. هذا الربط بين بنية المفردة ودلالاتها وعدم استقلالية المعنى عن الشكل يوحي بعلاقة منتظمة اصطلاحية تجمع شكل الوحدة بمحتواها. ففي إكساب سيويو المباني معاني وعي منه ومن النحاة القدامى بالعلاقة الوطيدة التي تجمع بين المكوّن الصرفي والمكوّن الدلالي. فالمباني أنماط متفق عليها للتعبير عن دلالات مخصصة وليست أشكالاً اعتباطية محنطة مجمدة. وتكسب النمطية الصيغية الجذور شرعيتها المعنوية فتنقل بها من مرحلة الاعتباط إلى مرحلة الاصطلاح وتخلص المفردات من المشترك اللفظي وتنقذ

(54) لمزيد من التوسع ينظر في Cahiers de Lexicologie «كراسات المعجمية» XLIV (1/1984)، ص 3-17؛ والعدد LXII (1/1993)، ص 109-131؛ ومجلة المعجم Lexique عدد 1/1991 : في تكوين الكلمات.

النظام من الفوضى .

علاقة الشكل بالمحتوى علاقة تواضعية، يحدّد الوزن معنى المفردة ويضبط استعمالها . أمّا عدم الوصل في ما ندر من المفردات فقد يعود الى الشذوذ لا إلى الاعتبار وقد يفسّر بالتطور التاريخي للمفردة . فالاعتباط يكون في أوّل مراحل نشأة اللّغة ويكون في الكلام لا في اللّغة، لأنّ اللّغة نظام والاعتباط لا صلة له بالنظام . قد يكون الاعتباط في مستوى الجذر أي في الجزء الصرفي المحض من الدراسة المعجميّة الدلاليّة لأنّ الأبنية الصيغيّة تدلّ على المعنى العام للمفردات المقيسة عليها، والأوزان ليست استعمالات شكلية خالصة تنصرف فيها كما نشاء وإتّما هي جدولة صيغيّة منتمية إلى النظام .

إنّ معاني الجذور في وضعها الأوّل اعتباطي لا مبرّر له لغويًا، وهي لا تتحقّق خارج هذه القوالب الصرفيّة الموسومة دلاليًا، فمعاني المفردات مرتبط بما تواضع نظام اللّغة الصرفي على إكسابه الصيغ، وبذلك يمكن القول إنّ الاعتبار في اللّغات ذات البنى الصرفيّة المقيدة يكون في الجذور لا في الأبنية وإنّ المفردات تتولّد قياسيًا على صيغ ثابتة شكلا ومعنى . فالجذر (ح . م . ر) لا يمكن أن يبنى على الوزن فَعَلَ مفتوح العين بل على الوزن فَعَلَ مضموم العين للدلالة الجذر على الألوان ولملازمة صيغة فَعَلَ لمعنى الألوان والعيوب والصفات اللازمة للنفوس<sup>(55)</sup> . فضرورة تقيّد المفردة بصيغة دون أخرى ووجوب تنزيلها ضمن جدول صيغيّ دون آخر هو دليل على الانتظام ومخالف للاعتباط والشذوذ والفصل ولذلك جاءت الأنماط الصيغيّة فَعَلَ يَفْعَلُ فَعَلًا فهو فَعَلَ دالّة في أغلب استعمالاتها على الأدواء والأمراض واتفق حديثًا على مواصلة استعمالها في الحقل المعجمي للمصطلحات الطبية<sup>(56)</sup> .

وقد تحتفظ البنية الصرفيّة أحيانًا بصيغتين تحيلان على نفس المعنى المركزي كسَقِم وهي الصيغة التّمودج في باب الأدواء وسَقُم وهي صيغة جزئية من غير هذا الباب ومن أنماط صيغيّة أخرى، فيعتقد مستعمل اللّغة أنّ هذا اعتباط من اللّغة أو ربّما هو ناتج عن اختلاف اللّغات . والأرجح أن لا

(55) للتوسّع في القيمة الدلاليّة للحركات ينظر زكية السائح دحماني : «مدى دلالة عين الفعل المجرد

على المعنى»، ص ص 425-448 .

(56) معجم المصطلحات الطبية، 2/1 .

اعتباط في ذلك وإنما أصل الصيغة سَقَمٌ (57) على وزن فَعُلَ فتمّ تعديلها وتطويعها قياساً على فعل «سقم» قصد إخضاعها إلى الأبنية المركزية النموذجية في دلالتها على الأدواء. يكون حينئذ جواز إسناد حركتين مختلفتين لعين الصيغة هو من تدخل النحاة قصد ردّ المباني التي خرجت عن مبدأ العلاقات الشكلية الدلالية إلى النظام، وهي عملية تدعم فكرة القياس في النظام الصرفي العربي وتؤكد نظاميته وتقيدته. فالعرب يبنون مفرداتهم إذا تقاربت معانيها وتشابهت على بناء واحد كما ورد على لسان سيبويه (58) وكما جسّدته المدونة.

### 3 - الخاتمة :

نستنتج من الملاحظات التي أبديناها أنّ العلاقات الشكلية الدلالية هي علاقات اتلافية بدرجة أولى تقوم بوظيفة هامة في انتظام الأبنية في المعجم العربي والمعجم السامي فنظام اللغات السامية، على عكس نظام اللغات الهندية الأوروبية تتعالق فيه الصّرافم بالصياغم فتكسب الوحدة المعجمية شكلاً مميزاً ودلالة خاصة. إلا أنّ هذا الانتظام لا ينفى خروج بعض الصّيع من معنى إلى معنى شذوذاً أو من مقولة إلى مقولة لأسباب دلالية وتركيبية أحياناً كحلول الصّفة محلّ الموصوف. فتعالج هذه الحالات الشاذة، مقارنة بما هو عليه النظام العام، برّد المشتقات الخارجة عن النموذج الأصلي إلى الصيغة الأصلية؛ وما من لغة تخلو من شذوذ يسببه الاستعمال.

مبحث البنية الصرفية مبحث صرفي قديم أكسبته اللسانيات توجهها جديداً متمثلاً في آليات حديثة يعالج بها، فقد كان قديماً ينطلق من المفردة وقد استقامت فينظر في طرق اشتقاقها وفي خصائصها الصرفية والتركيبية. بينما أصبحت الدراسات حالياً تقف عند صلة البنية في المفردة بالدلالة وما لها من دور حيوي في تحديد شبكة العلاقات المكوّنة للمعجم، وهي علاقات تنظمها الصيغة ويقوم المكوّن الصرفي فيها بوظيفة اقتصادية، يرتبط من خلالها بمعنى مركزي ومعان جزئية لها علاقة دلالية بالمعنى الرئيس.

زكية السائح دحماني

كلية الآداب بمنوبة

(57) «وقال بعض العرب سقم كما قالوا كرم كرمًا وهو كريم وعسر عسرا وهو عسير»، الكتاب، 17/4، وانظر أبا حيان: ارتشاف الضرب، 153/1.

(58) سيبويه: الكتاب، 12/4.

## مراجع البحث

### 1) بالعربية

- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان) : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2، القاهرة 1956 (3 أجزاء).
- ابن عصفور (الاشييلي) : الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط4/1979 (جزءان)، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت.
- ابن فارس (أبو الحسن أحمد) : الصحابي في فقه اللغة وستز العرب في كلامها. تحقيق مصطفى الشويبي بيروت 1964.
- ابن مراد (ابراهيم) : المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1993.
- مسائل في المعجم، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1997.
- مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1997.
- الصيغمة المعجمية، في : مجلة المعجمية، 12-13 (1996-1997) ص ص 121-137.
- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين) : لسان العرب، ط 1/1998، 18 جزء، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- ابن يعيش (موفق الدين) : شرح المفصل، 10 أجزاء، دار صادر.
- أبو حيان (الأندلسي) : ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، 5 أجزاء، ط 1/1998، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الاستراباذي (رضي الدين) : شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسين ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، 4 أجزاء، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الثعالبي (أبو منصور) : فقه اللغة وأسرار العربية، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- حسان (تمام) : اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- دحماني (زكية السائح) : مدى دلالة عين الفعل المجرد على المعنى، في : المعنى وتشكله (أعمال ندوة)، منشورات كلية الآداب منوبة، 2003.
- (جزءان)، ص ص 425-448.

- دي سوسير (فردينان) : دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرمادي  
ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب 1985.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد  
هارون، 5 أجزاء، عالم الكتب بيروت.
- الشريف (شكري) : دلالة المبنى على المعنى، بحث شهادة الدراسات المعمّقة  
كلية الآداب منوبة 1999.
- عياد حتا وكريم زكي حسام الدين ونجيب جريس : معجم اللسانيات الحديثة،  
مكتبة لبنان.
- الكواكبي (محمد صلاح الدين) : مصطلحات علمية، مطبعة جامعة دمشق،  
ط 8/1959.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة :
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما من 1934 إلى 1984،  
القاهرة 1984.
- معجم المصطلحات الطبية : ج 2، القاهرة 1990.
- النصراوي (حبيب) : الأنماط الصيغية ودورها الدلالي في المعجم، في : مجلة  
المعجمية 14-15، (1998-1999)، ص ص 181-234.

## (2) بالفرنسية

- Corbin (Danielle) : Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique.  
Presses Universitaires de Lille 1987, (2 volumes).
- Méthodes en morphologie dérivationnelle, in : Cahiers de Lexicologie.  
Vol. XLIV (1984/1), pp. 3-17.
- Introduction à la formation des mots : Structures et interprétations, in  
Lexique 10 (1991), pp. 7-32.
- Dal (G.) : Regles et exceptions : application aux noms en *ette* du français, Cahiers  
de Lexicologie, Vol. LXII (1993/1) pp. 109-131.
- Hyponymie et prototype : Les noms en - *esse* et - *ette* du français, in :  
Lexique 10 (1991), pp. 211-239.
- Milner (J.-C.) : Introduction à une science du langage, Editions du Seuil, Paris  
1989.